

تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.com

سنة أولى على العهد:

إعادة الاعتبار إلى الدولة والسيادة والأمن

غالباً ما يستدل على مسار عهد رئاسي منذ بداياته. بالنهج الذي يتبعه منذ الايام الاولى، يطبع السنوات الست بسلوك محدد ينعكس على تعاطي القوى والشخصيات السياسية معه. لكل عهد شخصية تلازمه حتى نهايته، وهي التي تفرض نمطاً في عملية مقارنة كل الملفات المطروحة والخطط المنوي تنفيذها

صحيح ان من المبكر الحكم على عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي اتم السنة الاولى من الولاية الدستورية. الا ان "المكتوب يقرأ من عنوانه".

بعد شغور رئاسي استمر من 25 ايار 2014، تلاحقت مبادرات داخلية وخارجية لانهاؤه، ابرزها على الصعيد الداخلي جلسات الحوار الوطني التي عقدت في مقر الرئاسة الثانية تم خلالها تحديد مواصفات الرئيس. كانت مواكبة خارجية لا سيما من الدول الكبرى المعنية بلبنان عبر سلسلة من الافكار والمبادرات حاولت ايجاد خرق في جدار الازمة السياسية، ليتبين ان القرار بانهاء الشغور بنسبة كبيرة جدا هو لبناني يحتاج الى مواكبة دولية. الامر الذي ادى في 31 تشرين الاول 2016 الى انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، فسارع الى الدعوة الى الاستشارات النيابية، كلف على اثرها في 3 تشرين الثاني الرئيس سعد الحريري تشكيل حكومة العهد الاولى. بعد مشاورات متواصلة صدرت في 18 كانون الاول ثلاثة مراسيم، الاول قبول استقالة حكومة الرئيس تمام سلام، والثاني تسمية الرئيس الحريري رئيساً للوزراء، والثالث تشكيل حكومة ضمت 30 وزيراً يمثلون معظم القوى السياسية.

حدد العهد الجديد توجهاته في السياسة الاقتصادية والخارجية، ابرزها ضرورة ابتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية، واحترام ميثاق جامعة الدول العربية وبشكل خاص المادة الثامنة منه، مع اعتماد سياسة خارجية مستقلة تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي، حفاظاً على

الوطن واحة سلام واستقرار وتلاق، واصلاح اقتصادي يقوم على التخطيط والتنسيق بين الوزارات. اذ لا يمكن الاستمرار من دون خطة اقتصادية شاملة مبنية على خطط قطاعية، فالدولة من دون تخطيط لا يستقيم بناؤها، والدولة من دون مجتمع مدني لا يمكن بناؤها، واستثمار الموارد الطبيعية في مشاريع منتجة يؤسس لتكبير حجم اقتصاد حر قائم على المبادرة الفردية وعلى اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام، من ضمن رؤية مالية هادفة ومتطورة، وكذلك الاستثمار في الموارد البشرية.

وعودة اللاجئين الى ارضهم ورفض توطينهم في البلدان التي لجأوا اليها. التوجه الاهم هو نقل لبنان من وطن ازمة الى دولة تطرح المبادرات والافكار لحل الازمات المحيطة في العالم العربي، وقيادة مشروع اعادة التضامن والوثام الى البيت العربي الداخلي، لكي يكون قويا وصلبا في مواجهة تحديات قائمة ومقبلة، من رسم خرائط نفوذ يخشى ان يكون ثمنها عربياً مرة جديدة. لذلك كان صوت الرئيس عون الصارخ بالحقائق من خطابه في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة الى حاضرة الفاتيكان، حيث سمي الامور والتحديات بأسمائها وحدد الاخطار «من الخطر الاسرائيلي الى الخطر التكفيري الذي حوّل الواقع العربي الى جحيم لا يطاق، وحل الخراب والدمار والقتل والتشريد مكان النهوض والتنمية والتطور على صعيد البشر والحجر».

ماذا في السنة الاولى من عهد الرئيس عون من وقائع وحقائق تؤشر الى ما سيكون عليه العهد طيلة مسيرة سنواته الست؟ داخليا، بدأ العمل على تعزيز شبكة الامان التي تربط الافرقاء جميعاً، بحيث لا يؤدي اي اختلاف في الرأي الى خلاف او قطيعة بين احد. وهو امر شدد عليه الرئيس عون مراراً وتكراراً لانه لمس مدى اساءته الى لبنان وصورته والى اللبنانيين ووحدهم. كان السعي الى تشكيل حكومة تضم الجميع، وتم تحقيق افضل الممكن، دون ان يعني ذلك اقضاء احد، بديل ابقاء القنوات مفتوحة مع من لم يشارك في الحكومة. تم ايضا تفعيل الاتصالات من اجل الوصول الى قانون انتخاب جديد مع موقف حاسم وحازم بعدم القبول بالعودة الى قانون "الستين" الذي اشتكى منه الجميع. بالفعل، على عكس كل التوقعات، تمكنت الحكومة من احالة مشروع قانون



انتخاب الرئيس ميشال عون انهى شغورا قاتلاً.

جديد للانتخاب الى مجلس النواب الذي اقره في حزيران الفائت. لن ينسى اللبنانيون الخطوة التي اقدم عليها رئيس الجمهورية في ارجاء انعقاد مجلس النواب لتفادي تمديد ولايته، والفسح في المجال امام تدليل العقبات لقرار قانون جديد قائم على النسبية. وقد واكب الموضوع عبر سلسلة



اعادة الاعتبار الى الصلاحيات الدستورية.

اتصالات مع مختلف القوى للوصول الى الحل المنشود. ورغم ان القانون الجديد لم يأت على قدر آمال الرئيس واللبنانيين، الا انه نقل لبنان الى رحاب النسبية للمرة الاولى في تاريخه. وهو امر من شأنه احداث تغيير مهم في الحياة السياسية وانتاج طبقة سياسية قادرة على صناعة التغيير المنشود والاصلاح.

في المجال الداخلي ايضا اتت التعيينات التي غابت عن طاولة مجلس الوزراء لفترة طويلة في السابق، ولاقت بعد اقرارها، وخصوصاً منها الامنية، موجة ارتياح داخلية واقليمية ودولية عكست اهتمام الجميع بما يقوم به لبنان من اجل نهضته مجدداً. وبعد تعليقها لسنوات، اقرت الحكومة التشكيلات والتعيينات الدبلوماسية التي من شأنها ان تملأ الشواغر في البعثات والادارة المركزية التي وصلت الى 60% في رؤساء البعثات، وهو امر ليس بالسهل، بديل عدم القدرة على اقراره لفترات طويلة، كما انه يؤثر سلباً على الحضور اللبناني في الخارج في وقت احوج ما يكون اليه لبنان لمن يواكب مسار الامور الدبلوماسية في عواصم العالم، والقضايا التي تؤثر عليه مباشرة ومنها الارهاب والنازحون.

مرة جديدة، اثبتت الرؤية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية صوابها، فتمكن الجيش من القيام بإنجاز يحسده عليه الكثير من الدول في العالم، وليس فقط في الشرق الاوسط، وهو تحرير الحدود الشرقية من تنظيم "داعش" الارهابي الذي اثار قلق العالم اجمع واضطره الى انشاء تحالف يضم اقوى جيوش العالم من اجل القضاء عليه. كانت عملية "فجر الجرد" التي واكبها الرئيس عون منذ انطلاقتها وحتى نهايتها بشكل دقيق، مثابة بشرى سارة للبنانيين، ولو انها حملت معها ويا للأسف، خبر استشهاد العسكريين الذين كان اختطفهم التنظيم الارهابي عام 2014، ولكن مصيرهم لم يعد مجهولاً وهم ساهموا من خلال استشهادهم في تحرير الارض اللبنانية من الارهابيين. ◀

”
رئيس الجمهورية اثبت انه
قادر على احداث تغيير على
مستوى ادارة السلطة“



تضحية - خدمة

٧٢ سنة

عزم لا يلين



البنك، ما من شأنه تجسيد وعد آخر كان اطلقه الرئيس عون بعد تسلمه الرئاسة، لجهة الاهتمام بالشؤون الامنية والحياتية للبنانيين.

وبرز حضور لبنان على الخريطة العالمية، فكانت الكلمة التي القاها رئيس الجمهورية في الدورة الـ 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ايلول 2017 واللقاءات التي اجراها مع عدد من القادة ورؤساء الوفود المشاركة على هامشها، تركت اثرها الايجابي حول مواضيع عدة يحتاج فيها لبنان الى مؤازرة دولية لمواجهتها، من بينها مكافحة الارهاب وتعزيز قدرات الجيش اللبناني، وايجاد حل لموضوع النازحين الذي اثقل كاهل اللبنانيين.

اما زيارة الدولة التي قام بها لفرنسا تلبية لدعوة الرئيس ايمانويل ماكرون من 25 الى 27 ايلول 2017، فكانت مهمة على اكثر من صعيد، وخصوصا في مجال المحافظة على الاطر المحددة لعمل «اليونيفيل»، والمساعدة على الحفاظ على حق لبنان في مياحه وثوراته الطبيعية، وعلى اشراك الدول فعليا في تحمّل الاعباء المترتبة على استقبال اكثر من مليون ونصف مليون نازح لم يعد من قدرة لبنان على استيعابهم، ناهيك بالامكانيات التي يمكن لفرنسا ان تقدمها على الصعيد الاقتصادي والمالية.

في اختصار، يمكن القول ان رئيس الجمهورية اثبت، رغم الصلاحيات الدستورية المحدودة التي يتمتع بها، انه قادر على احداث تغيير على مستوى ادارة السلطة. وهذا يعود الى ثقة اللبنانيين والتفاهم حوله، والا بقي مقيداً بهامش تحرك معين، كما ان ثقة الاحزاب والتيارات السياسية لها تأثيرها ايضا، وهو امر ايجابي ليس فقط للجو العام في البلاد، بل ايضا للوصول الى اهداف يطمح اليها رئيس الجمهورية كونها تؤمن الازدهار والنمو للبنان والراحة اللبنانيين.

بعد مرور سنة واحدة فقط، يمكن ملاحظة ان الطريق تم تعبيدها من اجل اعادة الدولة الى وضعها الطبيعي، وان الخطوة الاولى بدأت على مسلك طويل، لكنه ليس مستحيلا.



في الفاتيكان اكد ان لبنان وطن الرسالة.

تمكن الجيش من القيام بانجاز يحسده عليه الكثير من الدول بطرده تنظيم «داعش»

ساد بين اللبنانيين. وهذا ما حصل تحديدا حيث تم تبادل الزيارات على مستوى المسؤولين، واعطيت وعود بالعمل على مساعدة لبنان بشتى المجالات وتشجيع المستثمرين العرب على العودة اليه، اضافة الى ارتياح عربي بأن لبنان في صلب الامة العربية، ولن يكون خارجها. فانتماؤه العربي سيبقى على حاله ولن يتغير. كما كانت ثقة مالية بلبنان بعد الانتخابات الرئاسية، وهذا ما عبر عنه صراحة المدير الاقليمي للشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج الذي قال ان «لبنان اولوية لدى البنك الدولي». وقد خصصت مجموعة البنك الدولي 200 مليون دولار مطلع شباط الفائت لتطوير شبكة الطرق في لبنان وتمويل اصلاح نحو 500 كيلومتر منها في المرحلة الأولى لخطة حكومية اوسع لتجديد قطاع الطرق المتردّي في البلاد، من آلية التمويل الميسر التي يديرها

لم يقتصر تكريم رئيس الجمهورية هؤلاء الشهداء شكليا فقط، لان مشاركته في مراسم التشييع الرسمي تزامنت مع اعلانه موقفا متقدما بفتح تحقيق لمعرفة ملابس خطف العسكريين واحتلال اجزاء من الاراضي اللبنانية. اتى هذا الموقف من حرصه على المؤسسة العسكرية وعناصرها، وهو الذي كان قائدا لها واختبر قيمة التضحية، وحفاظا على معنويات الجيش وصونا للانجاز المميز الذي حققه.

لم يحجب الاهتمام بالشق الامني والعسكري متابعة الشق الاقتصادي والمالي والحياتي. في هذا السياق، وقع الرئيس عون في 21 آب الفائت قانون سلسلة الرتب والرواتب التي انتظرها اللبنانيون لسنوات طويلة من دون ان تبصر النور. وقد فضل رئيس الجمهورية لو تم اقرار السلسلة بعد اقرار الموازنة، خصوصا وان الترابط بينهما اساسي، لكنه لم يشأ الوقوف في وجه التوافق الذي حصل، فحرص على ان تكون الموازنة على طاولة مجلس النواب في اسرع وقت ممكن، فيتحقق انجاز آخر لاكثر من عقد من الزمن حيث غابت الموازونات.

الاهتمام بالوضع الداخلي، قابله ايضا اهتمام بالوضع الخارجي، حيث قام رئيس الجمهورية بزيارات الى دول عربية لتبديد الهواجس التي كانت موجودة واعطاء الصورة الحقيقية للبنان بعد التفاهم الذي